مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)
المجلد (9) العدد (1) 2025
ISSN (Print): 2710-446x ISSN (Online): 2710-4478
تاريخ التقديم: 2025/01/12، تاريخ إجراء التعديلات: 2025/02/25، تاريخ النشر: 2025/03/07

معايير وضع المصطلح العربي

مروى محمد ميلاد بن خليل
قسم اللغة العربية، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا
m.benkhalil@asmarya.edu.ly

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بأهم المجهودات المبذولة لوضع معايير تحكم وضع المصطلح في اللغة العربية، وتشمل مجهودات فردية متمثلة في محمد حلمي هليل، جميل صليبا، علي القاسمي، أحمد مطلوب، محمد رشاد الحمزاوي، يوسف وغليسي، وجماعية متمثلة في المجمع العلمي العراقي، ومكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، فتلقي الضوء على تلك المعايير والأسس التي وضعت عليها، والوصول لما يمكن أن يعتمد كدستور عام ينظم وضع المصطلح في اللغة العربية، مما ينهي حالة التشتت وفوضى المصطلحات للمفهوم الواحد.

واعتمدت الدراسة منهجا يزاوج بين الاستقراء والوصف والمقارنة، وخلصت إلى أن المعايير التي وضعتها (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي) شاملة وكافية لاعتمادها دستورا في وضع المصطلح وإنهاء حالة التشتت والتعدد المصطلحي.

الكلمات المفتاحية: المصطلح، معايير المصطلح، وضع المصطلح في التراث العربي، وضع المصطلح في العصر الحديث.

المقدمة

المصطلح لفظ يطلق للدلالة على مفهوم معين، وذلك بواسطة اصطلاح (اتفاق) جمهور اللغويين على تلك الدلالة المرادة، التي تربط بين المصطلح ومدلوله لمناسبة بينهما.

وذكر الحمد (2005) أن المتخصصين في علم المصطلح عرفوه بأنه "الرمز اللغوي المحدد لمفهوم واحد"، فهو يرتكز على دعامتين هما: الرمز اللغوي والمفهوم (ص2).

والمفهوم عند فيلبر (Felber1985) كما ورد في الحمد (2005) "عبارة عن بناء عقلي–فكري– مشتق من شيء معين، فهو بإيجاز الصورة الذهنية لشيء معين موجود في العالم الخارجي أو الداخلي، ولكي نبلغ هذا البناء العقلي–المفهوم– في اتصالاتنا، يتم تعيين رمز له ليدل عليه"(ص2).

ويقول الحمد (2005) "إن اللغة هي المعنية بتخزين المدركات الحسية والأفكار، فكل المدركات القابلة للإبلاغ لا بُدّ من ترميزها لغويا، فتصير اللغة عندئذ مشتملة على كل المفاهيم، وبواسطتها يتم تعلمها"(ص2).

ويقول فيلبر(1985) وبالمر(1981) كما ورد في الحمد(2005)، بأن علماء المصطلح بينوا أنواع الرمز اللغوي الدال على المفهوم، ففرقوا بين ثلاثة أنواع من الرموز اللغوية، وهي:

1–الكلمة.

2–المصطلح.

3–كلمة القاموس.

فالكلمة قد تأخذ أكثر من معنى، ويمكن أن تستخدم في تسمية الأشياء، وتعتمد على السياق في بيان معناها.

أما المصطلح فهو رمز لغوي لمعنى محدد ومعناه هو ذات المفهوم الذي يشير إليه، ويعتمد بيان معناه على دقة موضوع المفهوم داخل نظام المفاهيم ذات الصلة به.

وأما كلمة القاموس فهي إما مصطلح أو اسم يستخدم لاسترجاع المعلومات أو جدولتها ضمن نهج محدد، ويستند معناها إلى المعلومات ذات الصلة بها، وتعتمد على مسمياتها لا على المفاهيم (ص2–3).

ويتبين لنا مما سبق أنه لا بُدّ من وجود علاقة منطقية بين المصطلح ومفهومه يقول الحمد(2005) "فإذا أردنا استعمال لفظ "مرسل" على جهاز محدد وقصدنا أن يكون مصطلحا، فلابد أن يكون من مميزات هذا الجهاز الإرسال، وهذه هي العلاقة المنطقية اللازمة بين المصطلح ومفهومه، أما الاسم: فقد نطلق الاسم "صالح" على شخص أو مسمى، ولا يلزم أن يكون صالحا" (ص3).

من هنا يتضح لنا كما يقول الحمد(2005) أن أول خطوة في وضع المصطلح هي ضم المفاهيم، وترتيبها في مجموعات تربطها علاقة، وفهم خصائصه وصفاته المختلفة، وصلته بالمفاهيم الأخرى التي تقع ضمن المجموعة التي يندرج تحتها، ومن ثم يتم تقديم مصطلح ملائم له، بالإضافة إلى وضع تعريف لهذا المفهوم من خلال مفاهيم أخرى معروفة مسبقا، وينبغي أن يكون هذا التعريف محددا ودقيقا، مشتملا على خصائص هذا المفهوم، وموضحا موقعه بالنسبة للمفاهيم التي تشاركه في ذات المجموعة، وينبغي أن يكون تعريفا علميا، فدقة المصطلحات تعتمد على المفاهيم لا على الرموز اللغوية (ص ص3،4).

إن وضع المصطلحات كما يقول وغليسي (2008) "لا بُدّ أن يمثل حالة لغوية خاصة من حالات الطوارئ الدلالية القصوى، واستنفار شتى الآليات التي يتيحها النظام العام للغة، ... وهو وضع يقتضي– حقا–"مواصفات خاصة"، ... لأنه يتطلب تمكنا من المادة وفقها في اللغة، وإحاطة بالتاريخ، ووقوفا على النشاط العلمي المعاصر، وفي حالة الترجمة فإن الأمر يقتضي–إلى جانب التخصص المعرفي–أن يكون المترجم "مخضرما لغويا" (ص 69).

وبما أن وضع المصطلح يتطلب اتفاقا فإن البحث يعرض إشكالية متمثلة في كيف يتم هذا الاتفاق؟، وما الأسس التي يقوم عليها حتى يتحقق؟، من هنا وجب تحديد الأسس والمبادئ التي يقوم عليها هذا الاتفاق، وقد اعتمدنا منهجا يزاوج بين الاستقراء والوصف والمقارنة.

الإطار النظري:

وضع المصطلح في التراث العربي:

يقول مطلوب (2006): إن العرب اهتموا بالمصطلحات العلمية والفنية في وقت مبكر، واكتسبت المصطلحات أهمية أكثر مع انتعاش الحركة العلمية والفكرية، وبداية عصر الترجمة ما أحوج المؤلفين والمترجمين إلى مصطلحات تدل على العلوم والفنون بدقة، مما أكسب المصطلح أهمية كبرى في تحصيل العلوم، وأول المصطلحات ما جاء في القرآن الكريم حيث تم نقل هذه المصطلحات من معانيها اللغوية إلى معان جديدة، فكانت الحقيقة الشرعية سببا من أسباب انتقال الألفاظ من معنى لآخر، ويعد المتكلمون من أوائل من اهتموا بوضع المصطلحات.

وكان الأساس في وضع المصطلح عند العرب قديما هو اتفاق اثنين عليه أو أكثر، وأن يتم استعماله في علم أو فن معين لتتضح دلالته، وحتى يؤدي المعنى الذي وضع له، ولا بأس عندهم في أن يصوغ المؤلف مصطلحه الخاص فإما أن يشيع أو يهمل، إذ لا خلاف ولا جدال في وضع الاصطلاحات (ص ص9–12).

وفي ذلك يقول ابن جعفر (1963) "لما كنت آخذا في استنباط معنى لم يسبق إليه من لم يضع لمعانيه وفنونه المستنبطة أسماء تدل عليها احتجت أن أضع لما يظهر من ذلك أسماء اخترعتها، وقد فعلت ذلك، والأسماء لا منازعة فيها إذا كانت علامات، فإن قنع بما وضعته وإلا فليخترع كل من أبى ما وضعته منها ما أحب، فلا ينازع في ذلك"(ص22).

ويقول ابن وهب الكاتب (1967) "كل من استخرج علما واستنبط شيئا، وأراد أن يضع له اسما من عنده، ويواطئ من يخرجه إليه عليه، فله أن يفعل ذلك، ومن هذا الجنس اخترع النحويون اسم الحال، والزمان... وأخرج الخليل لغات العروض، فسمى بعض ذلك الطويل، وبعضه المديد" (ص 159).

وقال القرطاجني(1966) "ولا تشاح في الألفاظ، كما أنه لا حرج على من عدل عما تقتضيه تلك الأسامي في المسميات إذا أراد الإفصاح عن جهات مشابهاتها لما نقلت إليه منه التسمية والتمثيل الصحيح في ذلك" (ص252).

يقول مطلوب (2006) من خلال النصوص السابقة نستنتج أن وضع المصطلح كان متاحا للعلماء وغير مقيد كلما كان عليهم تسمية شيء حتى يعرف به، لكنهم لم يحددوا طرق ذلك الوضع بوضوح ودقة، وبإمكاننا استنتاج بعض تلك الطرق من كلامهم، وهي:

1- إنشاء أسماء لمسميات غير معروفة كما فعل المتكلمون، والنحويون.

2- استعمال المصطلحات القديمة للدلالة على المعاني الجديدة عن طريق التشبيه والمجاز.

3- التعريب وهو نقل المصطلحات الأجنبية إلى العربية بواسطة أساليب التعريب المعروفة عند النحاة واللغويين (ص 52).

ويرى مطلوب (2006) أن العرب قد لجأوا للتعريب في بداية نقلهم للعلوم بسبب ضعف المترجمين، وبعد ازدهار حركة الترجمة ظهر مترجمون على معرفة باللغة العربية واللغات الأخرى، فصارت الكتب العربية تزخر بالمصطلحات العربية مثل كتب الفقه وعلوم اللغة العربية، أما العلوم الأجنبية فكان الطابع العربي هو الغالب عليها، وكان للنهضة العلمية دور كبير في وضع المعاجم والكتب الخاصة بالمصطلحات (ص15)، وهذه المؤلفات ذكر منها مطلوب (2006):

1-كتاب الزينة لأبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي (320هـ) وهو في الكلمات الإسلامية.

2-كتاب الحدود لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (384هـ) وهو في مصطلحات النحو.

3-الرسالة القشيرية لأبي القاسم عبد الكريم بن هوازن (465هـ) وهو في مصطلحات التصوف.

4-المغرب في ترتيب المعرب لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز المشهور بالمطرزي (610هـ) وهو في مصطلحات الفقه.

5-اصطلاحات الصوفية لمحي الدين بن عربي (638هـ).

6-اصطلاحات الصوفية لأبي الغنائم كمال الدين عبد الرزاق بن أبي الفضائل جمال الدين الكاشاني (730هـ).

معايير المصطلح في العصر الحديث:

من خلال أبحاث النظرية المصطلحية تم التوصل إلى مبادئ أساسية تحكم وضع المصطلحات، ومن هذه المبادئ ما أشار إليه القاسمي (1985) مبدأ عدم الاعتماد على المصطلحات للوصول للمفاهيم وإنما الاعتماد على المفاهيم وما بينها من علاقات للوصول للمصطلح المناسب، ومبدأ الاقتصاد في اللغة لوضع مصطلحات سهلة الفهم وسلسة في الاستعمال، ومبدأ الأخذ بالاستعمال اللغوي، وما تم التعارف عليه من المصطلحات، وألا يتم استبدالها إلا لدواع مقبولة وقوية (ص36).

الشروط العامة للمصطلح:

من المتعارف عليه أن المصطلح يقيد بمجموعة من المعايير العامة التي يختص بها عن الكلمات اللغوية العادية وهذه الشروط ذكرها وغليسي (2008) وهي:

"أن يكون قصيرا لا يتجاوز الكلمة الواحدة، ويمكن أن يكون–في الحالات الاستثنائية–عبارة قصيرة، ...وأن يكون ذلقا (فصيحا) خفيفا على لسان المتلفظ، واضح المفهوم، أحادي الدلالة، دقيقها، موصول الدلالة الاصطلاحية بالدلالة اللغوية، وأن يراعي خصائص البنية الصوتية للغة، مع إمكانية إخضاعه–قدر الإمكان–للصيغ والموازين الصرفية القياسية المتعارف عليها حتى يسهل إدراك دلالاته العامة من خلال الصيغة الصرفية المجردة، وأن يوضع بحسب طرائق الوضع الاصطلاحي وآلياته تبعا لأولوياتها في النسيج الأصل لروح اللغة" (ص ص69–70).

ويقترح معجم مفردات علم المصطلح بمجلة اللسان العربي (1985) توصيفا معياريا للمنجزات الاصطلاحية من خلال المصطلحات الآتية:

المصطلح المفضل: وهو مصطلح ينصح باستعماله في مواصفة قياسية معينة.

المصطلح المقبول: وهو مصطلح يسمح باستعماله في مواصفة قياسية مرادفا للمصطلح المفضل.

المصطلح المستهجن: هو مصطلح ينبغي تجنبه في المواصفة القياسية.

وفي المواصفات هنالك مصطلحات بين المستهجنة والمقبولة تسمى: مصطلحات بديلة. وهي ليست سيئة ولكن لا حاجة إليها، وينبغي اسقاطها تدريجيا (ص 222).

هذا فيما يتعلق بالمعايير العامة، لكن هناك معايير مفصلة تجعل المصطلح ينتقل من التقبل والتجريب إلى الاستقرار والتجريد، ومن الاستهجان للتفضيل، وتعددت آراء الاصطلاحيين فيها فتوحدت حينا، واختلفت حينا آخر.

الشروط الخاصة للمصطلح:

ذكرنا فيما سبق الشروط العامة لوضع المصطلح، الآن سنتطرق لذكر الشروط الخاصة التي وضعها المصطلحيون؛ لأجل ضبط وضع المصطلحات، من ذلك تحديد صليبا (1982) لأربعة قواعد ينبغي اتباعها في ترجمة المصطلحات العلمية، وهي:

القاعدة الأولى: إيجاد مصطلح عربي قديم كان يستخدم للدلالة على المعنى المراد ترجمته، ويجب أن يكون مطابقا للمعنى الجديد مثل لفظ (الجوهر) أطلقه القدماء على المعنى الذي تدل عليه كلمة (Substance).

القاعدة الثانية: إيجاد مصطلح قديم يقترب في دلالته من المعنى الحديث، فيتم تغيير معناه قليلا ويستعمل للمعنى الجديد، مثل: الحدس الذي تم به ترجمة لفظ (Intuition)، فقد تم توسيع معناه السابق.

القاعدة الثالثة: إيجاد مصطلح جديد بواسطة الاشتقاق العربي للدلالة على المعنى الجديد، مثل استعمال لفظ الشخصية للدلالة على (Personnalite).

القاعدة الرابعة: أخذ اللفظ الأجنبي كما هو، وصياغته صياغة عربية، وهو ما يسمى بالتعريب، مثل (هورمية) في ترجمة (Hormique)، ولا نلجأ لهذه القاعدة إلا في حالة العجز عن وضع لفظ عربي للدلالة على المعنى الجديد. (ص ص 12-15).

ويرى وغليسي (2008) أن هذه القواعد لا تستفيد من كل الوسائل التي توفرها اللغة العربية في مجال التنمية اللغوية، بالإضافة إلى أن القاعدة الأولى قد يستحيل تحققها (ص71).

أما حمزاوي (1985) فيقترح استراتيجية شاملة لتنميط المصطلحات، والمراد من التنميط "اعتماد نظام ييسر علينا اختيار المصطلحات"(ص 42).

ويعتمد التنميط عند حمزاوي (1985) على شرطين أساسين، وأربعة مبادئ.

الشرطين هما:

1- شرط توثيقي ويستلزم الاتفاق على قائمة من المصادر والمراجع تتصل بميادين اللغة العامة والمتخصصة، وتحيط بالموضوع إحاطة كاملة.

2- وشرط كمي وكيفي من خلال اتخاذ مكونات كيفية تُعيِّن قواعد الاختيار، ومكونات كمية تضبط المكونات الكيفية بالأرقام.

أما المبادئ فهي: مبادئ للتنميط كيفا ومبادئ كما.

مبادئ التنميط كيفا:

1-الاطراد:

وهو يعتمد عموما رواج المصطلح بين المستعملين له عند عامة الناس أو عند المتخصصين، وهو يقر باعتماد طرق الإحصاء في الحالات الفضلى، أو بوجوده مستعملا في مصادر عدة تتروح بين 2و5.

2-يسر التداول:

أن يكون اللفظ بسيطا يسهل التحدث والتواصل به، ويفضل أن يكون قصيرا وغير مركب من جملة، وغير معقد الشكل

3-الملاءمة:

أن يتناسق المصطلح المترجم مع المصطلح الأجنبي وألا يلتبس مع غيره، وتكون تلك الملائمة ضعيفة إن توسع معناه، وهنا يتم النظر في المجالات التي يستخدم فيها المصطلح.

4-الحوافز:

كل ما يحث المستخدم على اختيار المصطلح بسلاسة من ذلك: صيغته اليسيرة_ الاشتقاق منه_ تركيبه الصرفي الظاهر_ أن يكون قصيرا_ مألوفا_ والابتعاد عن الحوشي والنحت الغريب المبهم (ص 46).

ويحدد حمزاوي (1985) مقاييس التنميط كما:

1-الاطراد أو الشيوع:

ونعتمد في ضبطه على عدد المصادر والمراجع التي تثبت المصطلح العربي المقابل بمفهوم أو آخر.

2-يسر التداول:

ويتم ضبطه بالاعتماد على عدد الحروف الأصول المتكون منها المصطلح.

3-الملاءمة:

ويتم ضبطها من خلال عدد الميادين المستعمل فيها المصطلح.

4-الحوافز (الاشتقاق):

ويضبط وفق عدد المشتقات التي تشتق من المصطلح المقترح (ص-ص46-48).

يتضح لنا أن منهجية حمزاوي كما يقول وغليسي (2008) تعتمد على البعد التداولي للمصطلح (ص72).

أما هليل (1983) فقد قام بوضع منهجية لمعالجة المصطلح الصوتي وترجمته إلى العربية، تقوم على الأسس الآتية:

1-تعيين الحالات والدواعي التي تم تعريب المصطلح وتطويعه لأوزان اللغة العربية لأجلها، والحالات التي يجب فيها ترجمته.

2-التثبت من دلالة المصطلح على المفهوم الذي يعبر عنه، والروابط التي تربطه بالمفاهيم الأخرى المتقاربة في مجال الصوتيات.

3-الإبقاء على صفات المصطلح الصوتي عند نقله للعربية وهي: الدقة، والإيجاز، والوضوح.

4-فحص بنية المصطلح من ناحية السوابق واللواحق والجذور، سواء كانت لاتينية الأصل أو يونانية، ومعانيها مما يؤدي للإحاطة بمعناها ثم يساعد في إيجاد المقابل المناسب، سواء بالاشتقاق، أو المجاز، أو النحت، أو التعريب (ص109).

ووضع هليل(1991) معايير لاختيار المصطلح المفضل تقوم على:

"أ-الدقة.

ب-الإيجاز.

ج-نسقية الاشتقاق.

د-الخلو من اللبس مع المصطلح التراثي.

هـ-البعد عن الاشتراك اللفظي.

و-البعد عن النحت الغريب على العربية، وكذلك الترجمة الجزئية، كلما أمكن ذلك."

وأن تكون معايير الاستبعاد:

أ-عدم الدقة.

ب-عدم الإيجاز.

ج-إمكانية سوء الفهم.

د-التعريب بلا داع (مثل وجود مماثل عربي للمصطلح).

هـ-استخدام المصطلح التراثي في معنى غير ملائم له.

و-الاعتماد على الترجمة الحرفية، أي ترجمة الرمز اللغوي بدون مراعاة للتصور الذي يشير إليه المصطلح ومنظومته (ص ص323-324).

بينما الدكتور حسام الخطيب يقدم ستة مبادئ أساسية في وضع المصطلح، نقلها وغليسي (2008) وهي:

1-التوضيح الدلالي للمصطلح الجديد وترجمته بواسطة صيغته اللغوية] الأجنبية [.

2-توظيف التراث العربي والإسلامي في اختيار المصطلح المناسب متى ما كان ذلك متاحا.

3-عدم تجاهل المحاولات السابقة، واعتماد الشائع منها حتى إن كان غير دقيق.

4-الالتزام بمبدأ أمن اللبس وتجنب المصطلحات ذات الدلالات المتعددة.

5-احترام المعايير والإرشادات المعتمدة من المجامع اللغوية.

6-التعجيل بتقديم المصطلحات الجديدة حتى لا تسبقها مصطلحات لا تتسق مع اللغة العربية (ص73).

ويحدد مطلوب(1989) شروط المصطلح بأنها:

1- إجماع العلماء عليه للدلالة على معنى معين.

2- مغايرة دلالته الجديدة لدلالته اللغوية السابقة.

3- تواجد مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين المدلول الجديد والمدلول اللغوي.

4- الاكتفاء بلفظة واحدة للدلالة على معنى علمي واحد(ص ص10-11).

أما يوسف وغليسي فقام باستعراض ما أنجز في هذا الأمر عند بعض المصطلحيين العرب، والمجامع اللغوية، وقام من خلالها بإعادة صياغة قوانين الوضع الاصطلاحي، فوضع وغليسي(2008) المعايير الآتية:

1-المعيار المعجمي: أي علاقة الدال الاصطلاحي بجذره اللغوي المعجمي.

2-المعيار الدلالي: أي دقة المفهوم ووضوح الدلالة...

3 -المعيار المرفولوجي: أي الجانب الشكلي من الحد الاصطلاحي وما يستوجبه من اقتصاد لغوي (ما استطاع إلى ذلك سبيلا)، وامتثال للنظام النحوي والصرفي للغة.

4-المعيار الفقهي اللغوي: أي مدى امتثال المصطلح لخصوصيات اللغة العربية، وخضوعه إلى أولويات طرائق الوضع اللغوي (كما حددها فقه اللغة)؛ من اشتقاق ومجاز وإحياء، ثم تعريب ونحت.

5-المعيار التداولي: أي مدى شيوع المصطلح بالقياس إلى مصطلحات أخرى تترادف معه دلاليا وتقاسمه محور الاستبدال؛ ذلك أن المصطلح يبتكر فيوضع ويبث ثم يقذف به في حلبة الاستعمال فإما أن يروج فيثبت، وإما أن يكسد فيختفي، وقد يدلى بمصطلحين أو أكثر لمتصور واحد فتتسابق المصطلحات الموضوعة وتتنافس في سوق الرواج ثم يحكم التداول للأقوى فيستبقيه ويتوارى الأضعف...، وقد يتداول مصطلح ما ويذاع ويشاع (على علاته وأخطائه)، فيفضل على مرادف له لا علة فيه سوى أنه أندر استعمالا (ص ص78-79).

وبعد الاتفاق على جعل المجمع العلمي العراقي هو المرجع الوحيد في وضع المصطلحات العلمية والفنية، قام المجمع بوضع مجموعة من القواعد لتأطير عملية وضع المصطلح، يذكرها مطلوب (1989) وهي:

1-مراعاة المماثلة أو المشاركة بين مدلولي اللفظة لغة واصطلاحا لأدنى ملابسة.

2-الاقتصار على مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد.

3-تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد.

4-التزام ما استعمل أو ما استقر قديما من مصطلحات علمية وعربية وهو صالح للاستعمال الجديد.
5-تجنب المصطلحات الأجنبية.
6-إيثار اللفظة المأهولة على اللفظة النافرة الوحشية أو الصعبة النطق.
7-لا يشتق من المصطلح إلا بقرار هيئة علمية مختصة بوضع المصطلحات.
8-إيثار اللفظة المفردة على المصطلح المركب أو العبارة لتسهل النسبة والإضافة ونحو ذلك.
9-تجنب الألفاظ العامية.
10-تفضل مصطلحات التراث العلمي على المولَدات والمحدثات.
11-يلجأ إلى ترجمة المصطلح الأجنبي عند ثبوت دلالته على معناه الاصطلاحي.
12-تجنب تعريب المصطلحات الأجنبية إلا إذا تعذر العثور على لفظ عربي ملائم.
13-ترى اللجنة أن يراعى في استعمال الألفاظ الأعجمية ما يأتي:
أ-يرجح أسهل نطق في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها باللغات الأعجمية.
ب-إحداث بعض التغيير في نطق المصطلح المعرب ورسمه ليتسق مع المنطق العربي.
-14تجنب استعمال السوابق واللواحق الأجنبية؛ لأن اللغة العربية لغة اشتقاقية وليست إلصاقية، ووجوب اعتماد الأساليب العربية في وضع المصطلحات.
15-يستعمل كل لفظ من الألفاظ المترادفة في معناه الخاص في المصطلحات العلمية، لأن الترادف كثيرا ما يكون أوصافا للأشياء لا يراد بها المطابقة التامة في المعنى، إذ يلحظ أن لكل لفظ معنى خاصا يختلف عن سواه ولو شيئا قليلا فيمكن أخذه واستعماله ولو بطريق المجاز(ص ص14-15).

ومن أهم مبادئ اختيار المصطلحات ووضعها، المبادئ التي انبثقت عن (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي) التي نظمها مكتب تنسيق التعريب، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في سنة1981م بالرباط.

ويشير وغليسي(2008) أن أهمية هذه المبادئ ترجع إلى شموليتها، ولأنها صادرة عن ندوة ائتلافية متخصصة؛ حيث اشتركت فيها ستة عشر هيئة علمية عربية (ص75)، وهذه المبادئ ذكرت في مجلة اللسان العربي (1981) ولأهميتها نوردها بنصها:

1-ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.
2-وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

3-تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.

4-استقراء وإحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه أو ما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معربة.

5-مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية:

أ-مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين.

ب-اعتماد التصنيف العشري الدولي لتصنيف المصطلحات حسب حقولها وفروعها.

ج-تقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريفها وترتيبها حسب كل حقل.

د-اشتراك المختصين والمستهلكين في وضع المصطلحات.

هـ-مواصلة البحوث والدراسات ليتيسر الاتصال بدوام بين واضعي المصطلحات ومستعمليها.

6-استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقا للترتيب التالي: التراث فالتوليد (لما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت).

7-تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة.

8-تجنب الكلمات العامية إلا عند الاقتضاء بشرط أن تكون مشتركة بين لهجات عربية عديدة وأن يشار إلى عاميتها بأن توضع بين قوسين مثلا.

9-تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة، وتجنب النافر والمحظور من الألفاظ.

10-تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

11-تفضيل الكلمة المفردة لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع.

12-تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة أو المبهمة ومراعاة اتفاق المصطلح العربي مع المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي، دون تقييد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي.

13-في حالة المترادفات أو القريبة من الترادف تفضل اللفظة التي يوحي جذرها بالمفهوم الأصلي بصفة أوضح.

14-تفضل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة إلا إذا التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة.

15-عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها ينبغي تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل واحد منها، وانتقاء اللفظ العلمي الذي يقابلها.

16-مراعاة ما اتفق المختصون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصة بهم، معربة كانت أو مترجمة.

17-التعريب عند الحاجة وخاصة المصطلحات ذات الصيغة العالمية كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني أو أسماء العلماء المستعملة مصطلحات، أو العناصر والمركبات الكيماوية.

18-عند تعريب الألفاظ الأجنبية يراعى ما يأتي:

أ-ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية.

ب-التغيير في شكله، حتى يصبح موافقا للصيغة العربية ومستساغا.

ج-اعتبار المصطلح المعرب عربيا، يخضع لقواعد اللغة ويجوز فيه الاشتقاق والنحت وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق مع موافقته للصيغة العربية.

د-تصويب الكلمات العربية التي حرفتها اللغات الأجنبية واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.

هـ-ضبط المصطلحات عامة والمعرب منها خاصة بالشكل حرصا على صحة نطقها ودقة أدائها (ص ص175-176).

النتائج:

من خلال ما استعرضناه في ثنايا بحثنا نسجل مجموعة من النتائج متمثلة في:

1-في التراث العربي كان وضع المصطلح متاحا للعلماء.

2-وضع المصطلحات في التراث يتم من خلال:

أ- اختراع مصطلحات لمفاهيم لم تكن معروفة.

ب- استعمال المصطلحات القديمة للدلالة على معانٍ جديدة.

ج- التعريب.

3-لوضع المصطلحات شروط عامة وخاصة، العامة هي أن يكون قصيرا، وفصيحا، بيِّن المفهوم، منفرد الدلالة، دلالته الاصطلاحية مرتبطة بدلالته اللغوية.

4-اجتهد المصطلحيون العرب في وضع معايير للمصطلح، فاتفقوا في بعضها واختلفوا في البعض الآخر، والمعايير المتفق عليها هي:

أ- البحث عن مصطلح قديم.

ب- الاقتصار على مصطلح واحد.

ج-الخلو من اللبس.

د–الدقة في الدلالة على المفهوم.

5–تعد المعايير التي وضعتها (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي) شاملة وكافية لجعلها دستورا لوضع المصطلحات.

المصادر والمراجع:

1–أحمد مطلوب. (2006) بحوث مصطلحية (د. ط). بغداد: منشورات المجمع العلمي.

2–أحمد مطلوب. (1989). معجم النقد العربي القديم. (ط 1). بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

3–إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب. (1967). البرهان في وجوه البيان. تحقيق: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي. (ط1). بغداد: مطبعة العاني.

4–جميل صليبا. (1982). المعجم الفلسفي. (د. ط). بيروت–لبنان: دار الكتاب اللبناني.

5–علي توفيق الحمد. (2005). المصطلح العربي شروطه وتوحيده. مجلة جامعة الخليل للأبحاث، المجلد الثاني، العدد 1.

6– علي القاسمي. (1985) المصطلحية (مقدمة في علم المصطلح). (د. ط). بغداد: وزارة الثقافة العراقية.

7–قدامة بن جعفر. (1963). نقد الشعر. تحقيق: كمال مصطفى. القاهرة: مكتبة الخانجي.

8–مجلة اللسان العربي (1981). المجلد 18. ج1. الرباط: مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي.

9–محمد حلمي هليل. (1991). دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي ضمن كتاب: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية أبريل 1987الرباط. (ط 1). بيروت–لبنان: دار الغرب الإسلامي.

10–محمد حلمي هليل. (1983). معجم المصطلحات الصوتية (إنجليزي–عربي). الرباط: مجلة اللسان العربي العدد 23.

11–محمد رشاد الحمزاوي. (1985). المنهجية العربية لوضع المصطلحات من التوحيد إلى التنميط. الرباط: مجلة اللسان العربي. العدد 24.

12–معجم مفردات علم المصطلح. (1985). الرباط: مجلة اللسان العربي. العدد 24.

13–يوسف وغليسي. (2008)، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد (ط1) الجزائر: منشورات الاختلاف.

CRITERIA for establishing the Arabic term

Marwa Mohammad Meelad Ben Khalil

[1]Department Arabic Language, Faculty of Arabic Language and Islamic Studies, University Alasmarya Islamic, Country Libya

Abstract

This study aims to cover the most important efforts made to set standards that govern the placement of the term in the Arabic language, and includes individual efforts represented by Muhammad Hilmi Halil, Jamil Saliba, Ali Al-Qasimi, Ahmed Matloub, Muhammad Rashad Al-Hamzawi, Youssef Waglisi, and collective efforts represented by the Iraqi Scientific Academy and the Arabization Coordination Office of the Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization. It sheds light on those standards and the foundations on which they were set, and reaches what can be adopted as a general constitution that regulates the placement of the term in the Arabic language, which ends the state of dispersion and chaos of terms for a single concept .

Keywords: term, term criteria ,concept, term status in Arab heritage, term status in modern times.